

تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة
للعام المالي 2024م

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الآفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2024م
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1445 /1444 هـ (2023 م)
- 9..... **اخلاء مسؤولية**
القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة 1446 /1445 هـ (2024 م).....
أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً
للبينات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة
الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،
- 14..... **خاتمة**
وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات
أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة
أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير
يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو
قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد
تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1446/1445 هـ

يسرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1445/1444 هـ (2023 م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1446/1445 هـ،

(2024 م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

القسم الأول

الأفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2024 م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1445/1446 هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية السعودية 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في المملكة.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1445/1446 هـ:

(1) تطورات إيجابية في المملكة على الصعيدين الاقتصادي والمالي

- شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية مرحلة تحول كبيرة، مستندة على منظومة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية بهدف تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وفي هذا الإطار تتجه المملكة بشكل رئيسي نحو التوسع في الانفاق الاستراتيجي على القطاعات والمناطق، وتسريع الإنجاز في تنفيذ المشاريع؛ من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية بهدف تحقيق الاستدامة وتعظيم العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى التركيز على الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتمكينهم عبر منظومة الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.
- تستمر الحكومة في دعم تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة من خلال إطلاق العديد من البرامج والمبادرات؛ من أجل الاستفادة من كافة الموارد واغتنام الفرص المتاحة لتنمية وتطوير القطاعات المختلفة، حيث أطلقت الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة تركز على المزايا التنافسية لكل منطقة للمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق المملكة المختلفة.

الاستراتيجية الاقتصادية، وينبغي أخذ المسورة المالية والسياسية وغيرها من المحاصيل والجزء في هذا الشأن،

وتسعى غرفة الشارقة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، الأضلا تقدم أم اقتادات

(2) تزايد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أه الموثوقة أه الملاءمة أه حداثة المعلومات، ولذلك فإن اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير

- بينت البيانات الفعلية خلال النصف الأول من العام 2023 م نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.4% كانعكاسٍ ناجح لجهود المملكة في تعزيز دور القطاع الخاص ليقود النمو في اقتصاد المملكة. بينما شهد الناتج المحلي للأنشطة النفطية انخفاضاً بمعدل 1.3% للفترة نفسها، ويعزى ذلك للالتزام المملكة بالخفض الطوعي لحصص الإنتاج المتفق عليها ضمن اتفاقية أوبك بلس.
- تشير التقديرات الأولية لعام 2024 م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% مدعوماً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة في تسريع عملية التنوع الاقتصادي. لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى البرامج والمبادرات التي تساهم في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

(3) : تطورات مهمة في الأداء المالي في عام 2023م

- بالنسبة لتطورات الأداء المالي في عام 2023م، فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,193 مليار ريال بارتفاع نسبته 5.6% مقارنة بالمقدر في الميزانية؛ ويعزى ذلك إلى نمو الإيرادات غير النفطية والتي تعكس نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والتطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن إجراءات التحصيل.
- هذا ومن المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2023م حوالي 1,275 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 14.5% عن الميزانية المعتمدة، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى حرص الحكومة على حماية المواطنين من موجة التضخم المستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الإنفاق الاجتماعي، وكذلك الاستمرار في تطوير مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين، هذا بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ العديد من المشاريع والاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق تغييرات هيكلية إيجابية والتي تؤدي بدورها إلى توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية.

(4): استمرار حكومي في الإنفاق لرفع جودة الخدمات العامة وتمكين القطاع الخاص

- تعززت الحكومة خلال العام القادم، وعلى المدى المتوسط عبر سياساتها المالية على التوسع في مستويات الإنفاق الموجه بشكل رئيسي إلى البرامج والمشاريع التنموية والاستراتيجيات المناطقية والقطاعية من أجل المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما تهدف الحكومة إلى تحسين ورفع جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة، مما يساهم في رفع جودة الحياة انسجاماً مع رؤية السعودية 2030.
- تقدم الحكومة ما في وسعها إلى تمكين القطاع الخاص وتشجيع البيئة الاستثمارية، وكذلك الاستمرار في تحسين وتطوير منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية. كما تواصلت الحكومة سعيها في تعزيز كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي عبر المراجعات الدورية لسياساتها المالية؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء هيكلية اقتصادية تضمن الاستخدام المالية المتكاملة. وفي هذا الإطار، فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 1,251 مليار ريال لعام 2024م، ويصل إلى نحو 1,368 مليار ريال في عام 2026م..

يكون يمسّن دامن على مسؤوليتنا، ونس نعاون عركته السركية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

(5): تبني الإنفاق التوسعي

- تشير التقديرات المحدثة لميزانية العام 2023م إلى تحقيق عجز متوقع بنحو 82 مليار ريال (ما نسبته 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في العام 2024م نحو 79 مليار ريال (ما نسبته 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي). وهذا يترافق مع توقعات باستمراره عند هذه المستويات على المدى المتوسط انعكاساً لتوجه الحكومة في تبني سياسة الإنفاق التوسعي.

(6): تلبية الاحتياجات التمويلية وتنفيذ عمليات تمويلية استباقية

من أجل تلبية للاحتياجات التمويلية، وانسجاماً مع خطة الاقتراض السنوية المعتمدة، من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية لتمويل العجز المتوقع في الميزانية، وسداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط، والاستفادة من الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق؛ لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، لتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، وللانتفاع من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية،

يتوقع أن يبلغ إجمالي رصيد الدين العام حوالي 1,024 مليار ريال (ما يعادل 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م)، كما أنه من المقدر أن يبلغ حجم الدين في العام القادم 2024م نحو حوالي 1,103 مليار ريال (ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، ونموه عند مستويات مستدامة على المدى المتوسط لتلبية الاحتياجات التمويلية.

(7): هدف السياسة المالية تعزيز المركز المالي

تهدف ميزانية العام 2024م إلى تعزيز المركز المالي للحكومة من أجل الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية؛ وكذلك لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، إذ أن السياسة المالية تستهدف الحفاظ على مستوى الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما) لتكون حوالي 395 مليار ريال بنهاية العام 2024م.

(8): سيناريوهات متعددة

ودسعى عرضه السريفة ان يحون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدده ودقيقة، إلا انها لا تقدم اي إقرارات

لقد تم إعداد عدة سيناريوهات لإيرادات عام 2024م تأخذ بالاعتبار التطورات العالمية والمحلية، وحالة عدم اليقين بشأن تداعيات الظروف الجيوسياسية القائمة ومعدلات التضخم، حيث شملت على السيناريو الأساس - وهو المعتمد في الميزانية - بالإضافة إلى سيناريوهات بإيرادات أقل وأعلى من السيناريو الأساس، وفي ظل وجود إمكانية مالية مرنة تسهم هذه السيناريوهات في تحسين التخطيط المالي وتمكين الحكومة من التعامل مع أي منها.

تحتفظ بالملكية الفكرية لهذا التقرير ويحق نشره - بتأجيل - للمؤسسات المعنية بالسياسة المالية أو - دون إقتدار مسبق -

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال عامي (2022-2023م)
(%)

معدل النمو	2022م	2023م
الاقتصاد العالمي	3.5	3.0
الدول المتقدمة	2.6	1.5
الأسواق الصاعدة والدول النامية	4.1	4.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	2.1
الصين	3.0	5.0
اليابان	1.0	2.0
منطقة اليورو	3.3	0.7

لقد واجه الاقتصاد العالمي العديد من الصعوبات والتحديات منذ جائحة كورونا مروراً بالأحداث الجيوسياسية وما صاحبها من تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن ارتفاع نسب الدين للعام الحالي، إذ تأثر النمو الاقتصادي العالمي وارتفعت حالة عدم اليقين؛ في ظل تزايد المخاطر واتساع الانقسام الجيوسياسي في العالم، بالإضافة إلى تشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية لاحتواء التضخم، مما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية. وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين،

إذ دفع هذا التقرير من غرفة الشرقية للإلتحاح ما تتضمنه من معلو
أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإلتحاح ما تتضمنه من معلو
أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإلتحاح ما تتضمنه من معلو

للبينات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة
الدولية إلى خفض توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي.

الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

تشير التوقعات إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% تتجه توقعات تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
وسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

في عام 2022م إلى 3.0% في عام 2023م ثم 2.9% في عام 2024م. مع زيادة متوقعة في حدة تباطؤ نمو اقتصادات
أو لعمدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة

2024م. مع زيادة متوقعة في حدة تباطؤ نمو اقتصادات
أو للموتوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماداً على هذه المعلومات المضمنة في التقرير

الدول المتقدمة بشكل عام ليصل النمو إلى 1.5% للعام 2024م. وسبب الإضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه
يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

2023م، و1.4% للعام 2024م مقارنة بنحو 2.6% في عام 2023م أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد

2022، وفقاً للتقرير الصادر عن غرفة النقد الدولي هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

"تقرير آفاق الاقتصاد العالمي" في لشهر أكتوبر 2023.

يتوقع البنك الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.1%

لعام 2023م و2.4% لعام 2024م.

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية 1444/1445 هـ (2023م)

ميزانية العام المالي الحالي
1444/1445 هـ (2023م)

التوقعات	الميزانية	البيان (مليار ريال)
1,193	1,130	الإيرادات
1,275	1,114	المصروفات
82-	16	الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

1. الإيرادات العامة:

تتوجه حكومة المملكة نحو تنويع الاقتصاد بتنمية وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة الاقتصادية، حيث يعكس نموها المستمر والمستدام آثار الإصلاحات الهيكلية تحت مظلة رؤية السعودية 2030، حيث تسعى المملكة إلى استكمال تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية والاقتصادية التي تعزز من نمو الناتج المحلي غير النفطي وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,193 مليار ريال لعام 2023م بانخفاض نسبته 5.9% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض

أسعار النفط للعام الحالي. أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للعوام المالية 2022 و2023م)

بمئات الدولية

2. النفقات العامة:

الشرفية لاتخاذ اي قرار، ويبغي اخذ المستوره الماليه والقانونية وغيرها من المحصين والخبراء في هذا الشأن، من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام المالي 2023م نحو 1,275 مليار ريال، بارتفاع بنسبة 9.5% عن المنصرف أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمه الفعلي لعام 2022م وبنحو 14.5% عن الميزانية المعتمدة؛ أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتم نتيجة لتطلعات المملكة نحو التركيز على الإنفاق التوسعي يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤ الاستراتيجي الموجه للقطاعات الواعدة ذات العائد قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير اقتصادي والاجتماعي المستدام، الذي يسهم بدوره في تنميتها باستخدام هذا التقرير ويحق للعرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

تنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى الجانب الآخر

عناية المملكة وحرصها واهتمامها بالمواطن عبر دعم الإنفاق الاجتماعي، والتركيز على رفع مستوى جودة الحياة.

المصدر: وزارة المالية

3. الدين العام:

- من أجل سد احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، بهدف الحفاظ على استدامة الدين، وتنوع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية؛ لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي.
- تهدف الاستراتيجية إلى تنوع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض، والاستمرار في البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة عبر التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالة ائتمان الصادرات، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة.
- من المتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في عام 2024م حوالي 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير التقديرات إلى توقع استمرار ارتفاع نسبة الدين العام

- من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام 2023م نحو 24.8% مقارنة أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً بالمعدل المستهدف في الميزانية لعام 2023م المقدر بنحو 24.6% للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية؛ ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الترتيب.
 - 24.6%: الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتوسع غرفة الشرقية أن أو تعهدات أو ضمانات من
- الدين العام خلال الفترة (2022-2026م) التمام أو الكمال أو الدقة إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

المؤشر	فعلي 2022م	ميزانية 2023م	توقعات 2023م	ميزانية 2024م	تقديرات 2025م	تقديرات 2026م
الدين العام (مليار ريال)	990	951	1,024	1,103	1,176	1,285
نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (%)	23.8	24.6	24.8	25.9	26.2	26.9

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة 1445/1446هـ (2024م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1446/1445 هـفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام
المالي 1446/1445 هـ:

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	1,172
النفقات العامة	1,251
الفائض / العجز	79-

المصدر: وزارة المالية

قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (1,172) مليار ريال.

حُدِدَت النفقات العامة بمبلغ (1,251) مليار ريال.

قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ (79) مليار ريال.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2024م

سيبلغ حوالي 1,172 مليار ريال بانخفاض نسبته 1.7%

عن المتوقع تحقيقه في عام 2023م، نتيجةً إلى توجه

إخلاء مسؤولية

الحكومة في بناء تقديرات الميزانية للإيرادات النفطية وغير

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات و

النفطية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسباً لأي تطورات

للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة

الشرقية لاتخاذ أي قرار، ويبعثي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

من المتوقع أن تصل الإيرادات إلى حوالي 361 مليار ريال مرتفعةً بنسبة

أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، ف

عام 2024م إلى حوالي 361 مليار ريال مرتفعةً بنسبة

أو الموثوقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على

مقارنة بتقديرات عام 2023م؛ نتيجة لاستمرار

يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في

التحسن في الأنشطة الاقتصادية، والأثر الإيجابي للتطوير

قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر

المستمر في الإدارة الضريبية، وتحسن عمليات التحصيل

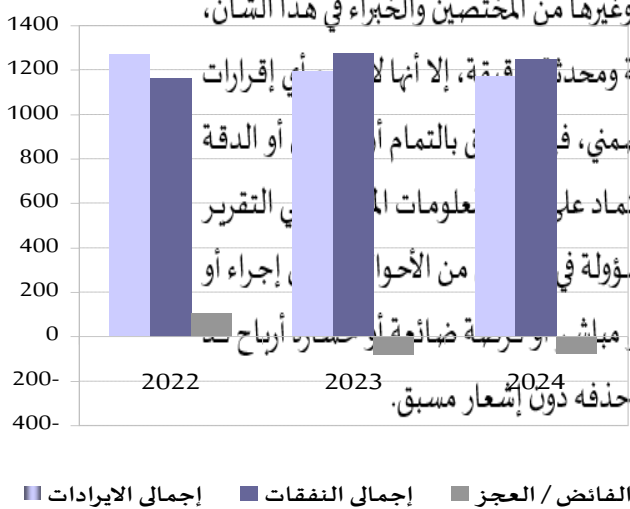
تتسا باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

الذي ساهم بدوره في رفع إجمالي الإيرادات الضريبية.

من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2024م حوالي

1,251 مليار ريال.

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية 2022 و2023 و2024م)

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية
في ميزانية العام المالي 1446/1445 هـ

معدل التغير (%)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2024 م (مليار ريال)	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2023 م (مليار ريال)	القطاعات
8.7	269	248	القطاع العسكري
3.3-	195	202	قطاع التعليم
14.5-	214	250	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
0.4-	216	216	البنود العامة
2.1	112	110	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
4.1	84	80	قطاع الموارد الاقتصادية
6.9-	81	87	قطاع الخدمات البلدية
4.8-	43	45	قطاع الادارة العامة
2.0	38	37	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
1.9-	1,251	1,275	الإجمالي

أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

تتمثل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي فيما يلي:

❑ **معدل النمو الاقتصادي والتضخم العالمي:** لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحديات التي أثرت سلباً على المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية، ومن أبرزها الضغوط التضخمية وما صاحبها من سياسات اقتصادية تشديديه لمكافحة التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته منذ عقود، وكذلك التطورات الجيوسياسية وما صاحبها من اضطرابات في أسواق الطاقة والأغذية، وتشديد السياسات النقدية؛ وبالرغم من التقدم الملحوظ في خفض مستويات التضخم، إلا أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة بأعلى من مستوى التضخم المستهدف. وبذلك، مازالت آفاق نمو الاقتصاد العالمي تتسم بالتباطؤ عند معدلات منخفضة تاريخياً.

❑ **تقلبات أسواق النفط:** شهدت أسواق النفط تذبذبات متتابة خلال عام 2023م، وذلك في ظل التوقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إضافة إلى التوترات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق، والتي انعكست على انخفاض نمو الاقتصاد العالمي. أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً لمتوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 20% حتى شهر سبتمبر من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها العام للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الماضي، التي جازت له استعراض المملكة في الخفض الطويل الأمد للانبعاثات المتوقعة عليها التزاماً باتفاقية باريس، وذلك في سبيل تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق البترول ومواجهة أي مخاطر محتملة لانخفاض الطلب على البترول أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة بشكل استباقي أو المتوقعة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير

❑ **نمو الاقتصاد المحلي:** في ظل المخاطر السلبية المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي، والتعافي من اضطرابات سلاسل قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد

الإمداد والتعويضات لهذا التقرير هي حقها وتوضيحاً من التواريخ المتوقعة. دولته وتلحقه تكاليف التمويل-وسط استمرار رفع

أسعار الفائدة لدى عدة بنوك مركزية، حيث تؤثر كل هذه العوامل قد تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي عبر التباطؤ في

تنفيذ بعض الخطط الاستثمارية والمشاريع الكبرى المخطط لها، ولكن من المتوقع محدودية تأثير هذه التطورات على

الاقتصاد المحلي؛ نتيجةً للمبادرات والإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها المملكة منذ انطلاق رؤية السعودية 2030.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن

عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس

مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.